

لافروف يطالب المجتمع الدولي بإعادة إعمار سوريا

أمريكا: سنستهدف نظام الأسد بـ «إستراتيجية العزلة»



وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف



ممثل الولايات المتحدة الخاص بسوريا جيم جيفري

دمشق باتلعة الدفاع الجوية «إس 300» من جهة أخرى، ويرجع السبب، إلى مقتل 15 جندياً روسياً في سوريا بعد إسقاط الطائرة الروسية «إيل 20» في 17 سبتمبر، والتي حملت وزارة الدفاع الروسية إسرائيل المسؤولية عن إسقاطها.

والتي الأمين العام لمجلس الأمن اللومي الإيراني، علي شمخاني، ينظره الروسي نيكولاي باتريشوف في طهران، لمناقشة التطورات الأخيرة في سوريا، وفقاً لما ذكرته مجلة «نيوز وويك». وهدد شمخاني خلال اللقاء بالرد على أي هجمات إسرائيلية مستقبلية في سوريا، قائلاً: إن «إسرائيل تسعى لإطالة أمد الحرب في سوريا من خلال دعمها لأطراف إرهابية، واستهدافها لقوات النظام السوري».

وآثار دعم روسيا لحلفائها سوريا بنظام «إس 300» تلقى إسرائيل، التي هددت باستمرار ضرب أهداف إيران في سوريا، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، إن تزويد روسيا لسوريا بصواريخ «إس 300» سيؤدي من حجم المخاطر في المنطقة، مبرراً قوله بأن الأسلحة الروسية للتطورة ستصبح بتصرف أيدي غير مسؤولة.

من جهة أخرى، أعلنت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإسرائيل لتتخذ ضربات مستقبلية ضد أهداف إيران وحزب الله في سوريا. وقال نتانياهو عقب لقاء مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم الأربعاء، إن إسرائيل حصلت على ضمانات من واشنطن بشأن حربها في تنفيذ ضربات بسوريا.

وأكد نتانياهو، حصلت على ما يريد خلال لقائي بترامب، حيث يطلب مدد، وحصلت عليها، رفضاً للكشف عن مطالبه، وفقاً لصحيفة «تايمز أوف إسرائيل».

كما أن الولايات المتحدة أكدت على لسان مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جون بولتون، في وقت سابق، بأن قواتها باقية في سوريا حتى انسحاب إيران ومليشياتها.

سوريا، التي تضمّ خلاً من المانيا، والسعودية، ومصر، والولايات المتحدة، وفرنسا، والأردن، والمملكة المتحدة، مبعوث الأمم المتحدة الخاص، ستافان دي مستورا، إلى تنظيم أول اجتماع للجنة مكلفة صياغة دستور، وذلك في أسرع وقت ممكن، من أجل إجراء انتخابات في هذا البلد.

وقال وزراء خارجية دول المجموعة: «ندعو إلى عقد اجتماع في أسرع وقت ممكن للجنة دستورية ذات صدفية ومفتوحة للجميع، تباشر أعمال صياغة دستور سوري جديد وتضع أسساً لانتخابات حرة ونزيهة». وأضاف الوزراء بعد اجتماع في نيويورك، على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنه يجب على دي مستورا أن يُقدم في موعد «أقصى» 31 أكتوبر (تشرين الأول) تقريراً بالتقدم الذي حققه.

وتعليقاً على ذلك، قال لافروف للجمعية، إنه يجب ألا يتم تحديد موعد «بشكل مصطنع»، مشدداً بالضغط، التي توضع على دي مستورا.

واعتبر وزير الخارجية الروسي، أنّ الرغبة في التعجيل بالأمور في ما يتعلق بلجنة صياغة الدستور هو «خطأ قارح»، مطالباً بأن تكون هذه اللجنة، «توعبة».

كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف للجمعية، إن عملية تسليم نظام الدفاع الصاروخي «إس 300» الروسية الصنع لسوريا بدأت بالفعل رغم اعتراضات من إسرائيل.

وفي ما يتعلق بالجهاديين في إدلب، قال لافروف: «يقول البعض إنهم قد يذهبون إلى مناطق أخرى، مثل أفغانستان، هذا غير مقبول، يجب إما القضاء عليهم أو محاكمتهم».

ومحافطة إدلب هي آخر معقل رئيسي للفصائل المعارضة الجهادية، ويسعى النظام السوري إلى استعادة السيطرة عليها. والخميس، دعت «المجموعة المضغرة» حول

شمخاني: إسرائيل تسعى لإطالة أمد الحرب في سوريا من خلال دعمها لأطراف إرهابية

ويشمل هذا «إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة لتسهيل عودة ملايين اللاجئين إلى ديارهم». وقال لافروف إن تحقيق «هذا الهدف الذي يصعب في صالح جميع السوريين، يجب أن يصبح أولوية الجهود الدولية وأنشطة وكالات الأمم المتحدة».

وفي وقت يُسيطر نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، بمساعدة عسكرية روسية وإيرانية، على معظم الأراضي السورية، تمارس موسكو ضغوطاً متزايدة من أجل إعادة إعمار دولته لهذا البلد.

أما الولايات المتحدة، وفرنسا، والمانيا، وإيران، على معظم الأراضي السورية، تمارس موسكو ضغوطاً متزايدة من أجل إعادة إعمار دولته لهذا البلد.

وقال لافروف، «ليس هذا غير مطروح على الطاولة لأن النظام عالق بنصف أراضي سوريا وسكانها تحت سيطرته، والهدف السهل هو إدلب لأن المناطق الأخرى تتعامل فيها مع الولايات المتحدة مع تركيا مباشرة».

من ناحية دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الجمعة، الأمم المتحدة، إلى المساعدة في إعادة إعمار سوريا، في حين ترفض الدول الغربية، أي مساهمة في هذا المجال قبل التوصل إلى حل سياسي.

وقال الوزير الروسي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «يجب إعادة إعمار البلاد، من أجل السماح لملايين اللاجئين بالعودة إلى سوريا، يجب مساعدة السوريين».

وتابع: «الحوار الوطني السوري الذي بدأت روسيا، وإيران، وتركيا، في يناير، أدى إلى قيام الظروف للتوصل إلى حل سياسي» على أساس قرارات الأمم المتحدة.

وخلال اجتماع على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، الخميس، دعا وزراء خارجية الولايات المتحدة، ومصر، وفرنسا، والمانيا، والأردن، وبريطانيا، والسعودية، دي مستورا، إلى تشكيل اللجنة الدستورية، ورفع تقرير بشأن التطورات بنهاية أكتوبر، وفي حين تم تجنب الهجوم على إدلب، ما زالت واشنطن قلقة من أن الحكومة السورية قد تستخدم الأسلحة الكيماوية.

وأمر الرئيس دونالد ترامب، مرتين بضربات جوية أمريكية ضد أهداف للحكومة السورية، كعقاب على الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيماوية.

وقال جيفري: «ليس هذا غير مطروح على الطاولة لأن النظام عالق بنصف أراضي سوريا وسكانها تحت سيطرته، والهدف السهل هو إدلب لأن المناطق الأخرى تتعامل فيها مع الولايات المتحدة مع تركيا مباشرة».

من ناحية دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، الجمعة، الأمم المتحدة، إلى المساعدة في إعادة إعمار سوريا، في حين ترفض الدول الغربية، أي مساهمة في هذا المجال قبل التوصل إلى حل سياسي.

وقال الوزير الروسي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: «يجب إعادة إعمار البلاد، من أجل السماح لملايين اللاجئين بالعودة إلى سوريا، يجب مساعدة السوريين».

وتابع: «الحوار الوطني السوري الذي بدأت روسيا، وإيران، وتركيا، في يناير، أدى إلى قيام الظروف للتوصل إلى حل سياسي» على أساس قرارات الأمم المتحدة.

الإرهابي، وقال جيفري إن «اتفاقاً في الآونة الأخيرة بين تركيا وروسيا، أدى إلى تفادي هجوم للجيش السوري على إدلب، آخر منطقة كبيرة تحت سيطرة المعارضة المسلحة، وإن إسقاط القوات السورية علانية حرية روسيا، بطريق الخطأ يتيح فرصة للضغط من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 بشأن إنهاء الصراع في سوريا».

وقدوس المجلس مبعوث الأمم المتحدة الخاص، ستافان دي مستورا، للتوصل إلى اتفاق على دستور جديد وانتخابات جديدة، وإصلاح نظام الحكم في سوريا.

وتم الاتفاق على تشكيل لجنة دستورية في مؤتمر السلام السوري في منتصف سوتشي الروسي، في يناير.

والأمر متروك لدى مستورا ليقرر من يختار.

وقال دي مستورا، إنه «سيتأخر نحو 50 شخصاً، بينهم مؤيدون للحكومة والمعارضة ومستقلون».

ووافقت الحكومة السورية في البداية على الخط، لكنها رفضتها في وقت لاحق. ويأتي تقديمها قائمة أسماء إلى الأمم المتحدة في أعقاب اجتماع هذا الشهر بين الأسد وداعمة الرئيس، الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين.

وحافظت روسيا على توازن القوى في سوريا، سواء في ساحة المعركة أو في محادثات السلام التي تلعبها الأمم المتحدة، خلال العاميين للضامين.

وساعدت الأسد في استعادة مساحات شاسعة من الأراضي التي فقدتها في سوريا دون إقناعه بالموافقة على أي إصلاحات سياسية.

ولم تقل 9 جولات من المحادثات معظمها في جنيف في جمع الأطراف المتحاربة معاً لإنهاء الصراع الذي أودى بحياة مئات الآلاف وشرّد الملايين.

عواصم - «وكالات»: قال ممثل الولايات المتحدة الخاص بسوريا جيم جيفري، يوم الجمعة، إن الولايات المتحدة سوف تتبنى مع حلفائها «استراتيجية عزلة» تشمل العقوبات إذا عرقل الرئيس السوري، بشار الأسد، العملية السياسية الرامية لإنهاء الحرب المستمرة منذ 7 سنوات.

وأضاف جيفري أن واشنطن تستعمل مع دول في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، لغرض عقوبات دولية مشددة إذا تقاعست حكومة الأسد عن التعاون بخصوص إعادة كتابة الدستور تمهيداً لإجراء انتخابات.

وقال جيفري: «إذا فعل النظام ذلك، نعتقد أن بوسعنا عددًا ملاحقته بنفس الطريقة التي لاحقنا بها إيران قبل 2015، بعقوبات دولية مشددة»، مشيراً إلى عقوبات فرضت على طهران بسبب برنامجها النووي.

وأضاف: «حتى إذا لم يقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فسنتقل ذلك من خلال الاتحاد الأوروبي، سنقلعه من خلال حلفائنا الآسيويين، ثم سيكون شغلنا الشاغل جعل الحياة أسوأ ما يمكن لهذا النظام المتناهي ونجعل الروس والإيرانيين الذين أهدلوا هذه الفوضى يهربون منها».

وقام حلفاء الأسد، روسيا وإيران، فضلاً عن الصين، ببعض الاستثمارات في البلاد، لكنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف إعادة الإعمار ويريدون تقاسم اللعبة مع دول أخرى.

وقالت الدول الغربية، إنها «إن توافق على تمويل إعادة إعمار سوريا أو إسقاط العقوبات دون تسوية سياسية».

وتجمل العقوبات الأمريكية من الصعب على الشركات الأجنبية العمل هناك. وجيفري مكتب من وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، بالإشراف على دور واشنطن في العملية السياسية في الوقت الذي يعمل فيه تحالف بقيادة الولايات المتحدة، على القضاء على قوول تنظيم داعش

«قسد» تواصل هجماتها على آخر معاقل «داعش» في سوريا



عناصر من «قسد»، في الغارات

دمشق - «وكالات»: يستمر الاشتباكات بوليرة كثيفة، شرقي ريف دير الزور في سوريا، بين عناصر تنظيم داعش الإرهابي، وقوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي. وذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان في بيان، أمس السبت، إن «الاشتباكات جاءت على عدة محاور على محاور في محيط منطقة الشجلة المخاضية للباغوز وفي محيط بلدة السوسة بالطريق الشرقي من ريف دير الزور، وترافقت مع قصف من قبل قسد في إطار سعيها المتواصل لإنهاء تواجد التنظيم ضمن جيبه الأخير المتبقي له عند الضفاف الشرقية لنهر الفرات شرق دير الزور».

وكان المرصد السوري ذكر الجمعة، أنه «رصد قصفاً من قبل قوات التحالف الدولي

بسته صواريخ يعتقد أنها من نوع أرض - أرض، طال مناطق سيطرة تنظيم داعش عند الضفاف الشرقية لنهر الفرات». وأكد المرصد سقوط مزيد من الخسائر البشرية في صفوف طرقي القتال، فيما كان المرصد السوري وثق منذ 10 سبتمبر الجاري، مقتل 173 على الأقل من مقاتلي وقادة داعش الذين قتلوا في الاشتباكات الجارية. وضربات التحالف الدولي وقسد، كما ارتفع إلى 98 على الأقل عدد عناصر قسد الذين قُضوا في الاشتباكات ذاتها، أحدهم قيادي ميداني بمجلس دير الزور العسكري. ولا تزال أعداد من قتلوا وقضوا مرشحة للارتفاع بسبب وجود معلومات عن خسائر بشرية أخرى ووجود جرحى بحالات خطيرة.

الإفراج عن الصيادين المصريين المحتجزين في «قبرص التركية»

مصر: صرف تعويضات للمتضررين من العمليات العسكرية في سيناء

ونابع البيان أنه «من المنتظر أن نصل السفينة غدا السبت، وعلى متنها طاقم الصيادين إلى ميناء ليماسول القبرصي» في القسم الجنوبي من قبرص للتعرف به دولياً.

وفي 22 سبتمبر قدمت قبرص احتجاجاً لدى الأمم المتحدة على قيام القوات التركية باعتراض سفينة صيد ترغف العلم القبرصي وتوقيف طاقمها المكون من خمسة أشخاص من الجنسية المصرية.

وقبرص مجزأة منذ 1974 بعد أن احتلت القوات التركية للثها الشمالي ردا على انقلاب عسكري مدعوم من أثينا لضم الجزيرة إلى اليونان.

وقال مالك السفينة القبرصي اليوناني إن سفينة حربية تركية اقتربت من سفينة الصيد قبالة الساحل مساء 21 سبتمبر وأعتقلت الطاقم وجرت سفينة الصيد إلى مرفأ كيرينيا الواقع في الشطر الشمالي للجزيرة الذي تسيطره تركيا.

وقالت وسائل إعلام تركية إن الصيادين اعتقلوا لأنهم دخلوا المياه التي تسيطر عليها تركيا على بعد 14 كلم قبالة الساحل الشمالي للجزيرة. وتركيا هي الدولة الوحيدة التي تُعترف بـ«جمهورية شمال قبرص التركية» التي أعلنها القادة القبارصة الأتراك في 1983.



أليات عسكرية للجيش المصري في سيناء

في شمالي قبرص منذ نحو أسبوع بتهمة اختراق المياه الإقليمية لهذه المنطقة.

وجاء في البيان المصري أن «محكمة مقاطعة كيرينيا بشمال قبرص التركية أصدرت حكماً اليوم 28 الجاري بتفريم كل صياد نحو 500 يورو، مع السماح للسفينة وطاقم الصيادين بالمغادرة، حيث قامت الشركة القبرصية اليونانية مالكة السفينة بدفع الغرامة».

وأكد أن المحافظة تضع أولوية لرعاية أهالي الشيخ زويد ورفح، ممن نزحوا من منازلهم إلى مدن أخرى، لافتاً إلى أنه سيتم حصر أهالي الـدبنتين في كل مكان في المحافظة من أجل تقديم الخدمات اللازمة لهم.

ومن ناحية أخرى أعلنت وزارة الخارجية المصرية في بيان الجمعة أنه تم الإفراج عن الصيادين المصريين المحتجزين

للدبنتين بؤراً لها. وتلقت «النبر سيناء» اعتذاراً شوشه عبر النبرها لأهالي منطقة الشيخ زويد خصوصاً عما يعانونه من مشكلات خدمية، وتعهد حلها خلال أسبوع. وقال شوشة إن «مشكلة سبتم حلها في الشيخ زويد ورفح واحد»، لافتاً إلى تطوير مشيهد مدينة العريش في الفترة المقبلة.

القاهرة - «وكالات»: بدأت السلطات المصرية، في شمال سيناء، صرف إعانات وتعويضات مالية للمتضررين من العمليات العسكرية، علماً أن تلك التعويضات سبقتها دفعات سابقة للفئات المتضررة.

وقالت صحيفة «الحياة»، إن «مديرية القوى العاملة في شمال سيناء صرفت إعانات مالية للعاملين في المنشآت الخاصة في العريش، بعدما تضرروا من الأوضاع التي تمر بها المحافظة منذ بداية فبراير الماضي، بالتزامن مع انطلاق العملية العسكرية الشاملة، سيناء 2018»، والتي تم بمقتضاها تطويق المحافظة، لمنع فرار أي متطرفين منها أو دخول مسلحين إليها».

ودفعت مديرية القوى العاملة مبالغ مالية للعاملين في منشآت خاصة، منها سياحية ومدارس ومساعد تعليمية الخاصة، بعدما توقف أصحاب الأعمال عن صرف الرواتب بسبب إغلاق بعض المؤسسات نتيجة للعسكرية العسكرية.

وتعهد محافظ شمال سيناء، محمد عبد الفضيل شوشة، بتحسين خدمات الكهرباء في مدينتي الشيخ زويد ورفح، وهما من أكثر المدن المتضررة من الإرهاب في شمال سيناء، خصوصاً أن الجماعات الإرهابية اتخذت من الظهير الصحراوي الجنوبي